العرب
الخميس 2021/09/02
السنة 44 العدد 12167

الاتحاد الأوروبي في مأزق بسبب موجة اللجوء من أفغانستان

بروكسل تسعى لعقد صفقة مع دول جوار أفغانستان لاستضافة اللاجئين مقابل الدعم المالي

بات الاتحاد الأوروبي في مأزق حقيقي بعد مغادرة آخر جندي أميركي لأفغانستان حيث بدا واضحا أن التكتل يفتقد لاستقلالية القرار وغير قادر على التعامل مع مثل هذه الأزمات وفق العديد من المسؤولين الأوروبيين، علاوة على أن أزمة اللاجئين المرتقبة بدأت تؤرق قادة الاتحاد الذين يسعون للتوصل إلى صفقة مع دول جوار أفغانستان لاستضافة اللاجئين مقابل دعم مادي.

أزمة إنسانية تلوح في الأفق

بروكسل – يسعى الاتحاد الأوروبي إلى التوصل لصفقة مع الدول المجاورة لأفغانستان بشأن استضافة اللاجئين الأفغان الفارين من حركة طالبان في خطوة تعكس حجم المأزق الذي وجد فيه التكتل نفسه بعد الانسحاب الأميركي من أفغانستان.

ولا يُخفي عدد من القادة الأوروبيين أن أزمة أفغانستان سلطت الضوء على ما يعانيه الاتحاد سواء من غياب لاستقلالية القرار بمعزل عن الولايات المتحدة أو غياب النفوذ اللازم للتعامل مع مثل هذه الأزمات وغيرها.

وقال رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل إن "الاتحاد الأوروبي يجب أن يتخذ إجراءات تمكنه من الاستعداد بشكل أفضل لعمليات الإجلاء العسكرية لرعاياه في مواقف مثل ما حدث في أفغانستان خلال الأسابيع الأخيرة".

كارل نيهامر

الرسالة الموجهة للأفغان: ابقوا في أماكنكم وسندعم المنطقة

يلفا يوهانسون

دعم الأفغان يجب ألاّ يكون نسخا ولصقا من الاتفاق مع تركيا

وأضاف ميشيل في منتدى بليد الاستراتيجي في سلوفينيا عُقد الأربعاء "من وجهة نظري، لسنا بحاجة إلى حدث جيوسياسي آخر من هذا القبيل لندرك ضرورة أن يسعى الاتحاد الأوروبي من أجل استقلالية أكبر في صنع القرار وقدرة أكبر على العمل في العالم".

واعتمدت الدول الأوروبية، التي تدافعت لإخراج مواطنيها من كابول بعد استيلاء طالبان على السلطة، على الجيش الأميركي في استمرار تشغيل المطار أثناء عمليات الإجلاء الجوي.

لكن مأزق الاتحاد الأوروبي لا يتوقف على عمليات الإجلاء بل يشمل كذلك المخاوف من موجة لجوء كبرى في ظل استمرار الأفغان في الهرب من بلادهم التي باتت تحت حكم طالبان.

ويرى مراقبون أن ملف الهجرة هو الذي يؤرق أكثر من اللازم التكتل الأوروبي وأنه كما فرضت عليهم الولايات المتحدة إنهاء حرب الـ20 عاما في أفغانستان سيُفرض عليهم استقبال اللاجئين الأفغان.

وفي مواجهة ذلك سارع الاتحاد إلى البحث عن صفقة مع الدول المجاورة لأفغانستان يتم بموجبها استضافة اللاجئين مقابل تقديم الدعم اللازم لتلك الدول التي تعارض بعضها ذلك على غرار أوزباكستان.

وتعهدت الدول الأعضاء في الاتحاد مساء الثلاثاء بدعم الدول المجاورة لأفغانستان في حال استضافتها اللاجئين، وذلك من أجل تجنب تدفق المهاجرين إلى أوروبا.

وقالت المفوضة الأوروبية للشؤون الداخلية يلفا يوهانسون إثر اجتماع وزراء داخلية الدول الأعضاء "لم نشهد وصول أعداد كبيرة من الأفغان إلى البلدان المجاورة، لكننا لا نعرف ما الذي سيحدث في غضون أسبوع أو شهر وعلينا الاستعداد لسيناريوهات مختلفة".

وقد شددت عدة دول خلال الاجتماع على الحاجة إلى ضوابط صارمة لمنع الخطر الإرهابي المحتمل الذي يمكن أن يترافق مع وفود لاجئين إلى أوروبا.

ومن جهته، قال وزير الداخلية الألماني هورست زيهوفر "يجب أن نعمل على نطاق عالمي لإبقاء الأشخاص قريبين من ديارهم وثقافتهم"، مشيرا إلى أن "الأشخاص الأكثر عرضة للخطر" فقط سيتمكنون من المجيء إلى الاتحاد الأوروبي.

وكانت ألمانيا عام 2015 في طليعة الدول التي استقبلت سوريين فارين من الحرب وفتحت أبوابها لأكثر من مليون طالب لجوء خلال أزمة الهجرة التي باغتت الدول الأوروبية.

أما الوزير النمساوي كارل نيهامر الذي يتخذ موقفا حازما للغاية إلى جانب نظيريه الدنماركي والتشيكي، فقد شدد على أن "الرسالة التي يجب بعثها (هي) ابقوا في مكانكم وسندعم المنطقة".

ومن جانبها، أكدت فرنسا على ضرورة "التوفيق بين استقبال اللاجئين وصرامة الضوابط". وقال وزير داخليتها جيرالد دارمانان إن الهدف هو "مساعدة كل الأشخاص الذين ساعدونا والذين تلاحقهم طالبان، لكن لا نقبل بهجرة غير منضبطة". وأشار إلى أنه لم يحصل تدفق بعد للاجئين لكن "قد يصل ذلك في الأسابيع أو الأشهر المقبلة".

وتمت دعوة المفوضية الأوروبية لتقديم مقترحات لدعم الدول المجاورة مثل باكستان وطاجيكستان، في إطار الميزانية الأوروبية. وستأتي المساعدة خصوصا من حزمة بقيمة 80 مليار يورو مخطط لها بين 2021–2027.

وقدرت يوهانسون أن هذا الدعم يجب أن يكون "على المقاس" وليس "نسخا ولصقا" من اتفاق الدعم المالي الموقع مع تركيا العام 2016 بشأن اللاجئين السوريين.

وشددت المسؤولة الأوروبية على أن "أفضل طريقة لتجنب أزمة هجرة هي تجنب أزمة إنسانية". وأضافت "لهذا السبب يجب علينا دعم الأفغان في أفغانستان" من خلال المنظمات الدولية "على الأرض".

وقد أعلن الاتحاد الأوروبي بالفعل عن مضاعفة مساعداته الإنسانية بمقدار أربعة أضعاف لعام 2021 لتصل إلى 200 مليون يورو لفائدة أفغانستان والدول المجاورة.

وتابعت المفوضة أن الاتحاد الأوروبي "بعيد كل البعد عن الاعتراف بطالبان". وأردفت قائلة "إذا تبين أن طالبان لا زالت كما كانت في الماضي، فهناك خطر كبير بحدوث أزمة إنسانية"، مشددة على أن الاتحاد الأوروبي وضع شروطا صارمة لإلغاء تجميد مساعداته التنموية لهذا البلد.

ولم يعلن الثلاثاء عن التزام الدول الأعضاء باستضافة أعداد محددة من اللاجئين، لكن المفوضة أعلنت عن تنظيم منتدى حول "إعادة توطين" اللاجئين الأفغان في سبتمبر.

ويعتبر استقبال المهاجرين موضوعا حساسا للغاية في الاتحاد الأوروبي العاجز حتى الآن على إصلاح نظام اللجوء الخاص به.

وقد تعهدت الدول الأعضاء في إعلانها الختامي "بذل قصارى جهدها لضمان ألا يؤدي الوضع في أفغانستان إلى مخاطر أمنية جديدة على مواطني الاتحاد الأوروبي" وشددت على "تنفيذ ضوابط الأمن المتعلقة بالأشخاص الذين تم إجلاؤهم".

وأعرب وزير لوكسمبورغ جان أسيلبورن عن أسفه لأن سياسة الهجرة الأوروبية تسير "في الاتجاه الخاطئ" ودعا الاتحاد الأوروبي إلى "إنشاء برامج إعادة توطين (للاجئين) لمنح الأمل للأشخاص الملاحقين والذين لم يعد بإمكانهم العيش بشكل طبيعي في أفغانستان".

ومن جانبها، انتقدت منظمات حقوقية نهج الدول السبع والعشرين في هذا الإطار، واتهمت منظمة أوكسفام الحكومات الأوروبية "بالتنصل من التزاماتها الدولية القاضية بتوفير ملاذ للباحثين عن الأمان وإرسالهم إلى دول أخرى".

وكذلك، حضّت منظمة العفو الدولية دول الاتحاد الأوروبي على عدم "تحويل مسؤولية حماية اللاجئين إلى دول أخرى".

عتبة الانتخابات البرلمانية تُفجر خلافات داخل التحالف الحاكم في تركيا

إسطنبول – شقت الخلافات التحالف الحاكم في تركيا الذي يقوده حزب العدالة والتنمية برئاسة الرئيس رجب طيب أردوغان وذلك على خلفية المحاولات الرامية لتغيير قانون الانتخابات.

والخلافات نشبت بسبب العتبة الانتخابية ونسبتها، ففيما كان يتجه "تحالف الشعب" الذي يقوده حزب العدالة والتنمية إلى تخفيضها من 10 في المئة إلى 7 في المئة بهدف إنقاذ حزب الحركة القومية حليف حزب أردوغان، أشارت تقارير إلى خلافات جديدة بشأن هذه النسبة.

ويُصر أردوغان على اعتماد نسبة 7 في المئة لدخول البرلمان وهي نسبة قد لا تُمكن الحركة القومية التي تُجري مفاوضات مع العدالة والتنمية بشأنها من دخول البرلمان بسبب تراجع شعبيتها.

ويرى مراقبون أن التعديلات التي ينوي أردوغان وحزبه إدخالها على القانون الانتخابي تستهدف منع خصومه وأبرزهم أحزاب "المستقبل" برئاسة أحمد داود أوغلو و"الجيد" برئاسة ميرال أكشينار، و"الديمقراطية والتقدم" برئاسة علي باباجان، من دخول البرلمان.

وأشارت العديد من استطلاعات الرأي إلى أنه بتحديد العتبة في حدود الـ7 في المئة سيكون في متناول ثلاثة أحزاب كبرى فقط دخول البرلمان وهم العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري المعارض وحزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد.

وبعد أن راجت مؤخرا أنباء عن اتفاق داخل "تحالف الشعب" في هذا الصدد، ذكرت تقارير إعلامية تركية أن حزب العدالة والتنمية لم يتنازل بعد عن فكرة "تحديد عتبة الانتخابات بنسبة 5 في المئة".

ويرى حزب العدالة والتنمية أنه "ليست هناك حاجة لعتبة انتخابية في نظام الحكومة الرئاسية".

ويشدد حزب العدالة والتنمية على أن "أردوغان أعلن نسبة 7 في المئة كعتبة للانتخابات" من خلال مراعاة رأي حزب الحركة القومية.

ويرى تكتل لحزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، أن هناك تقييمات بأنه "إذا كانت العتبة 7 في المئة، فقد يظل حزب الشعوب الديموقراطي أقل من الحد الأدنى، مما يمنعه من دخول البرلمان".

ويقول التحالف إن حزب الشعوب الديمقراطي "خسر أصواتا" في المناطق الشرقية، حتى في ديار بكر، معقله القوي.

وبحسب استطلاع أجرته شركة أكسوي للأبحاث، فإن التحالف الذي يضم حزب العدالة والتنمية الحاكم وحليفه، لن يحصل على نسبة تتعدى 33.7 في المئة من أصوات الناخبين على مستوى البلاد في حالة إجراء الانتخابات العامة القادمة.

ويُظهر الاستطلاع أيضا، أن أصوات حزب العدالة والتنمية في حال جرت انتخابات في الوقت الحالي تبلغ 26.7 في المئة، بينما سيحصل حزب الحركة القومية على 7 في المئة، أي أقل من عتبة الانتخابات في تركيا حاليا.

وقد يعني إجراء انتخابات مبكرة خسارة الحركة القومية لتمثيلتها في البرلمان.

> **أردوغان يُصر على اعتماد 7 في المئة كعتبة لدخول البرلمان وهي نسبة قد لا تُمكن حزب الحركة القومية حليف حزبه من ذلك**

ويواجه حزب العدالة والتنمية تراجعا في شعبيته جراء التدهور الذي تعرفه تركيا حيث كشف أحدث استطلاع للرأي أجرته شركة ميتروبول، عن انخفاض كبير في نسبة مؤيدي حزب العدالة والتنمية، إذ وبحسب الاستطلاع، فإنّ الحزب الذي حصل على 42.56 في المئة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية لعام 2018، لن يحصل إلا على 29.3 في المئة من أصوات الناخبين الأتراك.

ومن المقرر إجراء الانتخابات البرلمانية التركية في العام 2023 حيث سيتجه الناخبون إلى اختيار 600 عضو في البرلمان لولاية من خمس سنوات.

أردوغان مشتت بين إقصاء خصومه وضمان تمثيلية بالبرلمان لحلفائه

وكالة أميركية تتهم متمردي تيغراي بنهب مستودعات إغاثة في أمهرة

أديس أبابا – اتهم مدير بعثة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في إثيوبيا الثلاثاء قوات إقليم تيغراي بنهب مستودعات خاصة بوكالته التابعة للحكومة الأميركية في إقليم أمهرة خلال الأسابيع القليلة الماضية.

واندلعت الحرب في إقليم تيغراي الجبلي في نوفمبر الماضي بين القوات الإثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي التي تسيطر على الإقليم. وأدى الصراع إلى مقتل الألوف وتسبب في أزمة إنسانية.

وبعد استعادتها السيطرة على معظم أراضي تيغراي في أواخر يونيو وأوائل يوليو، دخلت قوات تيغراي إقليمي عفار وأمهرة المجاورين فشردت آلافا آخرين من بيوتهم.

وقال شون جونز مدير بعثة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في إثيوبيا في مقابلة تلفزيونية مع شبكة "أي. بي.سي"، "لدينا دليل على أن العديد من مستودعاتنا نُهبت وأُفرغت تماما في الإقليمين، لاسيما في أمهرة، حيث دخل جنود الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي".

وأضاف "أعتقد أن الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي كانت انتهازية جدا".

ولم يرد ممثلون من الجبهة ومكتب رئيس الوزراء آبي أحمد بعد على طلبات للتعليق على هذه الاتهامات.

وقال متحدث باسم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية "أي تدخل أو سرقة للمساعدات الإنسانية غير مقبول ويمنع وصول المساعدات الضرورية إلى الأشخاص الذين يحتاجونها. للأسف نشهد منذ بداية الصراع في شمال إثيوبيا أمثلة على قيام جميع الأطراف بالنهب".

وتقدر الوكالة أن ما يصل إلى 900 ألف شخص في تيغراي يعانون من المجاعة، بينما هناك خمسة ملايين آخرين في حاجة ماسة إلى مساعدات.

وأوضح مدير بعثة الوكالة أن هذه أول مرة خلال الحرب المستعرة منذ تسعة أشهر ينفد فيها الطعام من موظفي الإغاثة الذين يوزعونه على الملايين من الجوعى، موجها اللوم للحكومة التي تقيد تنقلهم.

ولطالما تبادلت قوات تيغراي والحكومة الاتهامات بتعطيل تدفق مواد الإغاثة.

وقالت جبهة تحرير شعب تيغراي إن الحصار الذي تفرضه الحكومة الإثيوبية على الإقليم الواقع شمالي البلاد "له آثار مدمرة على السكان المدنيين".

وأفادت تقارير بأن انقطاع التيار الكهربائي بات أمرا مألوفا، بينما قُطعت خطوط الاتصالات والخدمات المالية منذ أن استعاد المتمردون سيطرتهم على عاصمة الإقليم ميكيلي في يونيو الماضي، لكن الحكومة الاتحادية في أديس أبابا تلقي باللائمة في تدهور الأوضاع على المتمردين.